مبعوث الأمم المتحدة لسوريا جير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن حول سوريا

25 نيسان/ أبريل 2024

ترجمة غير رسمية

شكراً السيدة الرئيسة،

1. خلال الشهر الماضي، خيم شبح الصراع الإقليمي من جديد على سوريا. لا بد وأنكم اطلعتم على إدانة الأمين العام، وإدانتي، للضربات التي استهدفت مقرات دبلوماسية إيرانية في دمشق في الأول من نيسان/إبريل – وهو هجوم نُسب على نطاقٍ واسع لإسرائيل. ولا بد أنكم اطلعتم أيضاً على إدانة الأمين العام للهجمات التي شنتها إيران على إسرائيل في 13 نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن مزيد من الهجمات في 19 نيسان/أبريل في إيران والعراق وسوريا – نُسبت على نطاقٍ واسع أيضاً إلى إسرائيل، حيث قالت الحكومة السورية إن موقعاً للدفاع الجوي استُهدف بصاروخٍ إسرائيلي. كما وردت تقارير عن هجمات على قواعد أمريكية في شمال شرق سوريا، نُسبت إلى جماعات مسلحة عراقية زعم البعض أنها مرتبطة بإيران.

السيدة الرئيسة،

2. أشعر بقلق بالغ إزاء دوامة العنف الخطيرة والمتصاعدة. وكنت قد حذرت منذ فترةٍ طويلة من تعامل العديد من الأطراف مع سوريا باعتبارها ساحة مفتوحة للجميع لتصفية حساباتهم.
3. وشعوري بالقلق ليس منبعه فقط التداعيات الإقليمية والمخاطر الجسيمة الناجمة عن سوء التقدير والتصعيد، بل الصراع داخل سوريا أيضاً، والذي لا يزال يؤثر سلباً على حياة الشعب السوري الذي طالت معاناته. وفي الحقيقة، سيكون من الخطأ تجاهل الصراع السوري أو العمل على مجرد احتوائه. فهذا الصراع ليس صراعاً مجمداً كما يظن البعض. ولا تقتصر أثاره داخل سوريا فقط. ففي واقع الأمر لا تشهد أي من مسارح العمليات في سوريا هدوءاً – فهناك صراعات لم يتم حلها، وعنف متصاعد، واشتعال حاد للأعمال العدائية، ويمكن لأي من هذه العوامل أن يؤدي إلى تصعيد كبير. فقد شهدنا خلال هذا الشهر:

– هجمات صاروخية جديدة في الشمال الغربي، وأخرى بمسيرات موالية للحكومة، كما شنت هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية في مجلس الأمن عدة هجمات عبر خطوط التماس.

– وفي الشمال الشرقي، وردت تقارير حول هجمات بمسيراتٍ تركية، وتبادل لإطلاق النار بين جماعات المعارضة المسلحة وقوات سوريا الديمقراطية، إلى جانب استمرار وتزايد تمرد بعض القبائل ضد قوات سوريا الديمقراطية.

– وفي الجنوب الغربي، لا يزال معدل الحوادث الأمنية في ارتفاع مع ورود تقارير عن اشتباكات مفتوحة بين جماعات المعارضة المسلحة سابقاً وقوات الحكومة السورية، فضلاً عن أنشطة إجرامية على الحدود.

– واستمرت الهجمات الإرهابية لتنظيم داعش بكثافة في جميع أنحاء البادية السورية وشمال شرق البلاد على وجه الخصوص.

السيدة الرئيسة،

4. هناك حاجة لوقف التصعيد الإقليمي، بدءاً بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. كما يجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الدولي. كما ينبغي العمل من أجل وقف إطلاق نار على المستوى الوطني في سوريا أيضاً، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. ويجب على جميع الأطراف الامتثال للقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين – بما في ذلك عند التصدي للجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن.

السيدة الرئيسة،

5. يستمر الوضع الإنساني في التردي. وبالطبع سيقوم رامش بتقديم شرح مفصل لهذا الوضع. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد على الحاجة إلى تأمين الوصول بكافة الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر الخطوط. كما أود أن أناشد الجهات المانحة، سواء المانحين التقليديين أو غير التقليديين، أن يظهروا سخاءً في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك جهود التعافي المبكر. واسمحوا لي أن أؤكد أيضاً على ضرورة التخفيف من آثار العقوبات على السوريين العاديين وتجنبها، لا سيما في ضوء المخاوف من تأثير مسألة الإفراط في الامتثال على العمليات الإنسانية.

6. ولا يزال الوضع الاقتصادي خطيراً. حيث يقول برنامج الأغذية العالمي إن تكلفة السلة الغذائية تضاعفت خلال العام الماضي، في وقت ارتفعت فيه تكلفة المعيشة بنسبة 104%. وبلغ متوسط

سعر صرف الليرة السورية 15000 ليرة مقابل الدولار أمريكي في السوق السوداء – ونذكر هنا بأن سعر صرف الليرة السورية في عام 2020 كان 1000 ليرة لكل دولار أمريكي، وعشية الصراع في عام 2011 كان 50 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي. ويلمس زملائي العاملين على الأرض هذا الوضع عن قرب، بما في ذلك مؤخراً في حمص. لقد أصبح الوضع الاقتصادي الآن أسوأ مما كان عليه في ذروة الصراع. وفقد الكثيرون العنصر الأكثر أهمية في الحياة – وهو الأمل. وينطبق الشيء نفسه على ملايين اللاجئين خارج سوريا.

7. للمعاناة الممتدة التي يتحملها السوريون آثاراً غير مباشرة على الفئات الأكثر تعرضاً. وينقل لنا العديد من المحاورين الذين يلتقي بهم فريقي معلومات عن ازدياد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن انتشار آليات التكيف السلبية مثل الزواج المبكر أو إكراه النساء على ممارسة الدعارة.
8. وفي الوقت نفسه، ترد تقارير حول ارتفاع كبير في معدلات تهريب وتعاطي المخدرات في سوريا – وهي ظاهرة أدت إلى تأجيج الصراع في أماكن أخرى.
9. ولا تزال أزمة المعتقلين على نفس الحدة التي كانت عليها دوماً. وما زال الأطفال والنساء والرجال – من كافة الأعمار وفي جميع أنحاء سوريا – يتعرضون للاحتجاز التعسفي غير القانوني، والتجنيد القسري، والفصل القسري عن عائلاتهم. وترد التقارير بشكلٍ مستمر عن حرمان المعتقلين من الغذاء والعلاج، وتعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي – في جميع مناطق سوريا. يجب أن تتوقف مثل هذه الممارسات. ويجب إطلاق سراح الأطفال والمسنين والمرضى على الفور. ويجب على السلطات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وسلطات الأمر الواقع في المناطق الأخرى أيضاً، أن تسمح للمنظمات الإنسانية المستقلة المتخصصة بالوصول إلى كافة أماكن الاحتجاز والسجون، وضمان تواصل المعتقلين مع عائلاتهم.

السيدة الرئيسة،

10. يتضح مما سبق أهمية المُضي قدماً في تهيئة البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة اللازمة لبدء العملية السياسية – وأيضاً من أجل عودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين. فالجهود التي بذلتها وكذلك جهود الآخرين لمعالجة هذه المسائل من خلال تدابير ملموسة يتخذها كلا الجانبين لم تُسفر حتى الآن عن التغييرات المطلوبة. بل على العكس، يزداد عدد الراغبين في مغادرة سوريا – ومغادرة دول الجوار أيضاً – مخاطرين بحياتهم على طرق محفوفةً بالمخاطر. لذلك يتعين على الأطراف الفاعلة التركيز على ما يخبرنا اللاجئون أنهم بحاجة إليه: أي التحرك بشأن

الشواغل المتعلقة بكل من الحماية وتوفير سبل العيش. ومن خلال توحيد جهودنا في هذا الصدد، يجب علينا أن نتذكر العبء الكبير الذي تتحمله دول الجوار، والمخاطر التي قد يواجهها اللاجئون السوريون أحياناً وسط الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب علينا تعزيز الحماية وصون كرامة اللاجئين السوريين أينما كانوا، في الوقت الذي نعمل على تهيئة الظروف اللازمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية.

السيدة الرئيسة،

11. إن مزيجاً من خفض التصعيد والاحتواء والمساعدات الإنسانية – التي يتم التوصل إليها من خلال ترتيبات جزئية وأطر مجتزأة– هو ما نشهده عملياً الآن. وبدون تلك الجهود سيكون الوضع أسوأ. إلا أن مثل هذه الحلول لا يمكن أن تحقق الاستقرار في سوريا ـ تماماً كما لم تفعل في أي مكان آخر في المنطقة. فجميع المؤشرات تتحرك في اتجاهات مقلقة.

12. يحتاج السوريون إلى رؤية مسار سياسي للخروج من هذا الصراع، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254. قد يكون عودة اللجنة الدستورية إلى الانعقاد جزءاً من هذا المسار. لكن رغم الجهود المكثفة، ما زال استئناف الاجتماعات غير ممكناً بسبب قضايا لا علاقة لها بسوريا. ودعوني أؤكد على انفتاحي لعقد الاجتماعات في أي مقر بديل لجنيف يحظى بإجماع الأطراف السورية والدولة المضيفة، واستمراري في العمل على إيجاد مثل هذا المقر. ولكن في هذه الأثناء، فأنني سأواصل الدعوة إلى استئناف الاجتماعات في جنيف كخيار توفيقي، وسأواصل دعوة الأطراف إلى مواصلة التحضيرات فيما يتعلق بالمضمون، بما في ذلك استمرار العمل على تقديم مقترحات دستورية.

13. يُمكن لتدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة أن تضع تصوراً للسوريين حول التوافقات المطلوبة للمضي قدماً. وأذكّر جميع الأطراف بوجود أفكار ملموسة مطروحة على الطاولة. ولا تزال الدعوة إلى حوار معمق وملموس قائمةً. وما زلت على استعداد للاستماع إلى أي أفكار بديلة حول تطبيق تدابير بناء الثقة وتيسيرها.

السيدة الرئيسة،

14. إن وقف تصعيد العنف، واستئناف عمل اللجنة الدستورية، وإجراءات بناء الثقة، كلها نقاط دخول – لكنها لا تستطيع في حد ذاتها حل النزاع. وأدرك تمام الادراك أن هذه الجهود، وكذلك المبادرات التي اتخذتها أطراف أخرى بشأن سوريا، لا تحقق نتائج على الأرض ولا

تتناسب مع خطورة الوضع. بل على العكس، فإننا نرى –شهراً بعد شهر– أن جميع المؤشرات تسير في الاتجاه الخاطئ. ويبدو أن هناك مزيجاً مدمراً من غياب الإرادة السياسية وتضافر قوى الطرد المركزية للعمل على تمزيق سوريا – أراضيها ومجتمعها وهياكلها. ويُعرب السوريون من كافة الخلفيات وفيما يشبه الإجماع عن انزعاجهم الشديد إزاء ما يعنيه هذا الأمر بالنسبة لمستقبل بلدهم، وهم محقون في ذلك. وسأواصل حواري معهم، بما في ذلك الأسبوع المقبل مع المجلس الاستشاري النسائي وغرفة دعم المجتمع المدني في بروكسل.

السيدة الرئيسة،

15. لقد أصبح من الأهمية بمكان استكشاف مقاربة جديدة وشاملة تتناول جملة من القضايا – كالتطلعات المشروعة للشعب السوري والحاجة إلى استعادة سيادة سوريا، وخاصة في مسرح تعمل فيه ستة جيوش أجنبية ويتم فيه تسوية الحسابات الإقليمية داخل الأراضي السورية. أنا وفريقي حريصون على طرح الأفكار في هذا الصدد، ونقدر أن عدداً من الأطراف ترغب في المشاركة معنا في البحث عن طريق للمضي قدماً. وقد رحبت هذا الشهر بالفرصة التي أتيحت لي لإجراء مناقشات متعمقة مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان ومسؤولين رفيعي المستوى في أنقرة.

السيدة الرئيسة،

16. ستحتاج المقاربة الجديدة والشاملة إلى إشراك جميع الأطراف الرئيسية بشكلٍ كامل – وهذا يشمل الأطراف السورية والدول الضامنة لصيغة أستانا، ومجموعة الاتصال العربية، والرباعية الغربية، وأعضاء هذا المجلس. فغياب أي من هذه الأطراف سيوصلنا إلى طريق مسدود.

17. هناك بالطبع عقبات إقليمية ودولية كبرى تحول دون عقد اجتماع لجميع هذه الأطراف في الوقت الحالي. السيدة الرئيسة، لن يكون جمع هذه الأطراف حول طاولة واحدة هو الهدف المباشر لأي نهج جديد وشامل. بل يتعين علينا بدلاً من ذلك أن نبدأ نقاشات تحضيرية مع كل من هذه الأطراف، بشأن مخاوفها ومطالبها ـ وكيفية وقف التوجهات السلبية وحول شكل التسوية طويلة الأمد وكيفية الوصول إليها. وعلينا أن نستعد للعمل عبر مجموعة من المسارات المترابطة والمرحلية، استعداداً للحظة التي يصبح فيها وضع تلك الأفكار في إطار التحرك الدبلوماسي ممكناً.

18. سيأتي، بل وبالتأكيد لابد أن يأتي، الوقت الذي تتمكن فيه الدبلوماسية الدولية من إعادة تفعيل دورها، وبوسعنا أن نساعد في التعجيل بقدوم هذا اليوم والاستعداد له. يجب أن يكون السوريون والمجتمع الدولي ككل قادرين على رؤية تصور لما يمكن أن يكون عليه الحل السياسي الواقعي والمستدام والجامع، وكيفية الوصول إليه، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254. السيدة الرئيسة، هذه بالتأكيد مهمة شاقة، لكن يجب الاستمرار في المحاولة. فعمق الأزمة في سوريا لا يمكن معالجته بأقل من ذلك.

شكراً السيدة الرئيسة.